الأمم المتحدة

A/HRC/33/27

الجمعية العامة

Distr.: General
20 July 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والثلاثون

البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حقوق الشعوب الأصلية

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٠/٤. ويتضمن معلومات عن التطورات ذات الصلة المتعلقة بهيئات وآليات حقوق الإنسان، ويعرض الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على مستوى المقر وفي الميدان، وهي أنشطة تسهم في ترويج أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتنفيذها تنفيذاً كاملاً، ومتابعة مدى فعالية الإعلان. ويشمل التقرير الفترة من أيار/مايو ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٦.

GE.16-12550(A)

1612550

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ٤/٣٠ المتعلق بحقوق الإنسان والشعوب الأصلية إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يواصل تقديم تقرير سنوي إليه عن حقوق الشعوب الأصلية يتضمن معلومات عن التطورات ذات الصلة في هيئات وآليات حقوق الإنسان. وطلب إليه أيضاً إلى أن يقدّم تقريراً عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) على مستوى المقر وفي الميدان والتي تسهم في ترويج أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واحترامها وتنفيذها تنفيذاً كاملاً.

٢- وبدلاً من أن يقدم هذا التقرير نظرة عامة وافية عن عمل المفوضية بشأن حقوق الشعوب الأصلية، يركز على بعض الأمثلة التوضيحية للأنشطة والمبادرات التي اضطلعت بها المفوضية على صعيد المقر والمكاتب الميدانية والتي تسهم في إعمال حقوق الشعوب الأصلية إعمالاً كاملاً. كما يقدم التقرير موجزاً للتطورات الأخيرة التي طرأت على عمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن الشعوب الأصلية.

ثانياً- أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

٣- خلال الفترة المستعرضة، واصلت المفوضية عملها في كثير من السياقات لترويج الإعلان وتنفيذه تنفيذاً كاملاً. واستمر المفوض السامي في الدعوة إلى احترام حقوق الشعوب الأصلية. وتحتل قضايا الشعوب الأصلية بدورها مكانة بارزة في خطة إدارة المفوضية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧[(١)]، بما في ذلك ما يتعلق بالأولويتين الموضوعيتين الرئيسيتين المتمثلتين في توطيد المساواة ومكافحة التمييز.

٤- ولا تزال المفوضية ملتزمة بدعم عمل فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وشاركت خاصة في عمله الداعم لوضع خطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية، وهي توصية أساسية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية عام ٢٠١٤. وأُطلقت خطة العمل[(٢)] في الدورة الخامسة عشرة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية الذي عقد في الفترة من ٩ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦ لوضع نهج متسق على مستوى المنظومة لتحقيق غايات الإعلان.

٥- وفي الوقت نفسه، لا يزال عدم التنفيذ والإنفاذ يحول دون إعمال حقوق الشعوب الأصلية إعمالاً تاماً. وكثيراً ما كان تقلص المساحات الديمقراطية وفرض خطة إنمائية دون مراعاة

(١) متاحة على الرابط التالي: www2.ohchr.org/english/OHCHRreport2014_2017/OMP_Web_version/media/pdf/0_THE_WHOLE_REPORT.pdf.

(٢) متاحة على الرابط التالي: www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/2016/Docs-updates/SWAP_Indigenous_Peoples_WEB.pdf.

حق الشعوب الأصلية في الاستشارة مصدراً للنزاع أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ومن التحديات التي تواجه الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم التمييز المنهجي، وعدم مشاركتها في صنع القرارات، لا سيما في إطار المشاريع الكبرى والصناعات الاستخراجية والعمليات التشريعية، وعدم ترسيم حدود الأراضي ومنح سندات ملكيتها، والتحديات التي تعترض الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية أو في مرحلة الاتصالات الأولية، وزيادة العنف المسلط على المدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية.

ألف- الأعمال التجارية والصناعات الاستخراجية وحقوق الإنسان

٦- وعملت عدة مكاتب ميدانية تابعة للمفوضية بشكل وثيق مع مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان لبناء قدراتها في مجال حقوق الإنسان للشعوب الأصلية. ففي جنوب أفريقيا، نظم المكتب الإقليمي حلقة دراسية عن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لزعماء المجتمعات المحلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية بالاشتراك مع لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان. وعقدت الحلقة الدراسية في جوهانسبرغ في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وضمنت مشاركين من جنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، ومدغشقر، وملاوي، وموزامبيق. ونوقش مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وتبادل المشاركون خبراتهم مركّزين خاصة على أنشطة التعدين في بلدانهم. ونفذ المكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية مبادرات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية مركّزاً على الشعوب الأصلية والصناعات الاستخراجية.

٧- وفي أيار/مايو ٢٠١٥، عقد مكتب المفوضية في غواتيمالا حلقة عمل مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ركزت على سبل حلّ النزاعات الاجتماعية في سياق استخراج الموارد الطبيعية والمشاريع الإنمائية. وفي عام ٢٠١٦، نظم المكتب دورات تدريبية عن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان لتعزيز قدرات موظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٨- وقدم مكتب المفوضية في غواتيمالا المساعدة التقنية للحكومة لتنفيذ سياسة التعويض في ٣٣ مجتمعاً محلياً أصلياً تأثّر بتشييد مشروع "شيوكسي" للطاقة الكهرمائية في عام ١٩٧٥. وقدم أيضاً الدعم لبناء القدرات في مجال حقوق الشعوب الأصلية لجميع موظفي وزارة البيئة والموارد الطبيعية المسؤولين عن إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي.

٩- وشدد مكتب المفوضية في المكسيك على الحق في الاستشارة في أنشطته المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية. وسجل ثلاث حالات بارزة لعدم الاستشارة المسبقة (في كل من سونورا وأواكساكا)، وسعى إلى الحوار مع النظراء المعنيين (المجتمعات المحلية، والسلطات الاتحادية، والسلطات على مستوى الولايات، والأكاديميين، وأصحاب الأعمال) لمعالجة الأوضاع.

باء- مصارف التنمية المتعددة الأطراف

١٠- شاركت المفوضية في الاستعراض الجاري لضمانات البنك الدولي، وأسهمت رسمياً في المشروع الثاني للإطار البيئي والاجتماعي للبنك. وشمل ذلك توصيات عن مشروع المعيار المتعلق بالشعوب الأصلية. وعُين أحد موظفي المفوضية في فريق التفتيش التابع للبنك (وهو آلية مساءلة مستقلة) في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٦ لدعم الإصدار القادم للفريق عن الدروس المستخلصة مما تراكم لديه من قضايا على مدى ٢٢ عاماً والمتعلقة بالشعوب الأصلية.

١١- وعلى الصعيد القطري، تعاونت المفوضية مع البنك الدولي على مشروعين، أحدهما يركز على إصلاح حيازة الأراضي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والآخر على التعويضات الجماعية في كولومبيا. وينفَّذ المشروعان بالتشاور الوثيق مع منظمات الشعوب الأصلية وبالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

١٢- وقدم مكتب المفوضية في كمبوديا أيضاً الدعم للمجتمعات الأصلية لإحقاق حقوقها بطريقة أفضل في سياق مشروع استثماري خططت له المؤسسة المالية الدولية. وبالإضافة إلى بناء قدرات المجتمعات المحلية المتأثرة بالمشاريع، دعيت المفوضية إلى مراقبة اجتماعات اللجنة الثلاثية المؤلفة من الشركة التي تلتمس التمويل من المؤسسة المالية الدولية، وممثلي الشعوب الأصلية، والسلطات المحلية. وساعد الدور الذي أدته المفوضية بصفتها طرفاً ثالثاً وسيطاً الأطرافَ على التفاوض بحسن نية والبحث عن حلول للنزاعات المعلقة بشأن أراضي الشعوب الأصلية وغاباتها المقدسة.

جيم- آليات الإنذار المبكر، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان

١٣- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت المفوضية في العديد من الاجتماعات والأنشطة من أجل تحديد إشارات الإنذار المرتبطة بتطورات بعينها قد تؤدي إلى اضطرابات ونزاعات. ونوقشت آليات الإنذار المبكر المتعلقة بالعنف المرتبط بالأراضي، والنزاعات، وحقوق الإنسان في جنوب شرق آسيا، في اجتماع نظمته المفوضية في بانكوك. وسلط المشاركون الضوء على قضايا حصول الشعوب الأصلية على الأراضي في كمبوديا، وماليزيا، والفلبين، وتايلند، وبلدان أخرى.

١٤- وفي أيار/مايو ٢٠١٥، حقق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت أثناء هجوم على مجتمعات الأقزام الأصلية في إقليم نيانزا، بمقاطعة كاتانغا، وأسفر عن أعمال قتل واغتصاب واختطاف واختفاء قسري وعن تدمير شامل للممتلكات.

١٥- وقام مكتب المفوضية في غواتيمالا بما يزيد على ٤٠ بعثة بين نيسان/أبريل ٢٠١٥ ونيسان/أبريل ٢٠١٦ لرصد أوضاع حقوق الإنسان لعمال الزراعة من الشعوب الأصلية، وأثر

زراعة المحصول الواحد على حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، والنزاعات الاجتماعية المحتملة أو التصاعدية، مثل النزاعات الناجمة عن أنشطة الصناعة الاستخراجية التي تؤثر في الشعوب الأصلية. وشاركت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في كثير من تلك البعثات.

١٦- وقام مكتب المفوضية في غواتيمالا، إضافة إلى ذلك، بتوثيق العديد من المخالفات في الإجراءات الجنائية في حق الشعوب الأصلية عن أعمال نُفذت في سياق مشاريع التعدين وتوليد الطاقة الكهرمائية. ولا يزال كثير من المدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية محتجزين قبل المحاكمة بتهمة التآمر، والتحريض على تكوين جمعيات والتجمع خارج نطاق القانون، وارتكاب جرائم لا توجد بشأنها تدابير غير احتجازية، مثل الاختطاف.

دال- الاحتكام إلى القضاء وتعزيز الحماية القانونية لحقوق الشعوب الأصلية

١٧- في عام ٢٠١٥، قدم المكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية الدعم التقني من أجل إعداد دورة إلكترونية للجهاز القضائي الإكوادوري عن الحقوق الجماعية وعدالة الشعوب الأصلية. ومن المواضيع التي تناولتها الدورة: الشعوب الأصلية باعتبارها صاحبة حقوق في القانون الدولي؛ والحقوق الجماعية في الدستور؛ والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛ والتوصيات المتعلقة بالموضوع التي قدمتها آليات حقوق الإنسان؛ والعدالة العرفية للشعوب الأصلية والاحتكام إلى القضاء. وسيدرَّب أكثر من ٤٠٠ قاض ومدّع عام في سنة ٢٠١٦ على استخدام هذه الأداة الإلكترونية في المقاطعات التي يقطنها أكبر عدد من الشعوب الأصلية: الباستازا، والكوتوباكسي، والتشيمبورازو، والتونغوراهوا، والمورونا.

١٨- وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وضع المكتب القطري برنامجاً لتدريب قادة الشعوب الأصلية على تعزيز الحقوق الجماعية وحمايتها وإعمالها وفق المعايير الدولية. وقد كان ذلك بالتعاون مع جامعة غواراني البوليفية للشعوب الأصلية، وبالاشتراك مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وبدعم من اتحاد الشعوب الأصلية في بوليفيا. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، نجح ١٦ زعيماً من زعماء الشعوب الأصلية في اجتياز الدورة التي ستكون بنداً دائماً من بنود البرنامج الأكاديمي العادي للجامعة، وستدرج أيضاً في المناهج الدراسية بشأن الأنثروبولوجيا القانونية.

١٩- وواصل مكتب المفوضية في غواتيمالا تنفيذ المرحلة الثانية من "برنامج المايا" الذي وضعه المكتب. ويسعى البرنامج، عن طريق التقاضي الاستراتيجي، إلى الدفاع عن حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي المشتركة وفي الممارسات الصحية الملائمة من الناحية الثقافية وفي الملكية الثقافية والفكرية. ودُربت في إطار البرنامج مجموعة مكونة من ٩ محامين، و٣٠ طالباً يقدمون المساعدة في القضايا القانونية، على حقوق الشعوب الأصلية. وشارك فيه أيضاً ١٣ أستاذاً جامعياً. ونتيجة لذلك، سيدرج هؤلاء الأساتذة التقاضي الاستراتيجي وحقوق الشعوب الأصلية في دروسهم الجامعية.

٢٠- وأجرى مكتب المفوضية في غواتيمالا تحليلاً لأحكام المحكمة الدستورية المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية. وأظهرت نتائج التحليل زيادة في القضايا التي رفعتها الشعوب الأصلية إلى المحاكم وفي الأحكام التي صدرت لصالحها منذ بدء برنامج المايا، لا سيما ما يتعلق بحقوق الأرض والحق في الاستشارة. وأحرز قضاء غواتيمالا تقدماً في التحقيق في قضايا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان اقتُرفت أثناء النزاع المسلح الداخلي وفي الملاحقات القضائية المتصلة به.

٢١- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت المحكمة الدستورية في غواتيمالا العديد من الأحكام المتصلة بحق الشعوب الأصلية في الاستشارة في المبادرات التي تؤثر على حقوقها، بما في ذلك ما يتعلق بالصناعات الاستخراجية ومشاريع إنمائية أخرى. وعلقت المحكمة في الحكمين الأخيرين المتصلين بمشاريع تعدين تراخيص الشركات المعنية إلى حين الاستشارة مع المجتمعات المحلية المتأثرة.

٢٢- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، نظمت غواتيمالا حواراً وطنياً بشأن إصلاح العدالة نُفذ بدعم تقني من مكتب المفوضية في غواتيمالا. وفي إطار الحوار الوطني، عُقدت سلسلة من الحوارات الإقليمية، بمساعدة تقنية من المفوضية، لجمع معلومات عن الآراء التي أعربت عنها الشعوب الأصلية وأفراد المجتمع المدني وغيرهم بشأن عملية الإصلاح الدستوري.

٢٣- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، قدم مكتب المفوضية الإقليمي لجنوب شرق آسيا الدعم لإدارة المنتزهات الوطنية في تايلند لتنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان التي قدمتها لجنة التراث العالمي بشأن تعيين مجمّع الغابات كراينغ كراشان باعتباره موقعاً من مواقع التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وبناء على طلب الحكومة، استعرض المكتب الإقليمي مشروع خارطة الطريق الوطنية لتنفيذ توصيات اليونسكو، وقدم للحكومة تعليقات شاملة عن كيفية تبديد هواجس المجتمع المحلي الأصلي الذي يعيش في المجمّع المذكور.

هاء- حقوق الأرض والأمن الغذائي

٢٤- تصدرت حقوق الأرض والأمن الغذائي جداول أعمال المكاتب الميدانية في آسيا وأفريقيا والأمريكتين. وواصل مكتب المفوضية في كمبوديا التعاون مع وزارة إدارة الأراضي والبناء والتخطيط الحضري، والحكومات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، من أجل دعم جهود الشعوب الأصلية في تقديم طلبات للحصول على سندات ملكية الأراضي المشتركة، وتوفير المساعدة القضائية إلى المجتمعات المحلية التي عانت من انتهاك حقوقها في الأرض.

٢٥- وقدمت المفوضية الدعم إلى العديد من المجتمعات المحلية الأصلية في عملية الحصول على سندات ملكية الأراضي الجماعية. وتعاونت المفوضية مع وزارة التنمية الريفية، والسلطات المحلية في مقاطعة كوه كونغ، على تسجيل هوية ٨ مجتمعات محلية أصلية في وادي آرنغ. ومن خلال عدة بعثات مشتركة إلى المنطقة، ساعدت المفوضية الوزارة والسلطات دون الوطنية على

وضع إجراءات تسجيل هوية الشعوب الأصلية، وتيسير بناء الثقة بين الشعوب الأصلية والسلطات، وتوعية جميع أصحاب المصلحة بحقوق الشعوب الأصلية.

٢٦- وقدم المكتب أيضاً دورة تدريبية عن سندات ملكية الأراضي الجماعية إلى ٣٠ أسرة من شعب الشورنغ الأصلي في مقاطعة بورسات المعرضة لفقدان أراضي أجدادها نتيجة للاستيلاء عليها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، استهلّت المفوضية مشروعاً تجريبياً لدعم المناقشات والمفاوضات بين مجتمعات البونونغ الأصلية من قرية بوسرا في مقاطعة موندولكيري المتأثرة بامتياز اقتصادي يتعلق بالأراضي والشركة الخاصة التي مُنح لها هذا الامتياز. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أُبرمت اتفاقات تعويضية بشأن أحد المواقع المقدسة؛ وقطعت الشركة تعهدات واضحة ومحددة المدة باستعراض أكثر من ١٠٠ مطالبة قيد التسوية تتصل بالأراضي. وسيُصْدر مكتب المفوضية في كمبوديا تطبيقين للتجاوب الصوتي التفاعلي بلغتَي شعبَي البونونغ والكوي الأصليين يحتويان على معلومات عن قانون الأراضي، والحقوق والعمليات المرتبطة بتسجيل الأراضي المشتركة، والامتيازات العقارية لأغراض اقتصادية في كمبوديا.

٢٧- واستمر المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي في أداء دور فاعل في كثير من المبادرات المتصلة بتعزيز حقوق الشعوب الأصلية. وعقدت لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان جلسات تحقيق وطنية في انتهاكات حقوق الإنسان بين مجتمعات خويسان المحلية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦. وعقدت تلك الجلسات في العديد من مقاطعات جنوب أفريقيا بناء على شكاوى تلقتها اللجنة من مختلف مجتمعات خويسان المحلية (الخوي، والسان، والناما، والغريكا، والكورانّا) بشأن الحصول على الخدمات الأساسية والأراضي ودستورية الجماعات الأصلية في جنوب أفريقيا. وستدرج نتيجة الجلسات في تقرير يضم توصيات ملموسة وربما خطط عمل عن القضية أيضاً.

٢٨- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ألقى ممثل للمكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية كلمة في لقاء نظمته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة النساء الأصليات المناضلات من أجل حقوقهن في بيرو. وكان هذا اللقاء جزءاً من برنامج أوسع لهاتين المنظمتين يستهدف المدافِعات عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية والمناضلات من أجل حقوق الإنسان. وركزت مساهمة المكتب الإقليمي على المنظومة الدولية لحقوق الإنسان من منظور حقوق الشعوب الأصلية. وفي عام ٢٠١٥، تصدّت المفوضية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومنظمة الصحة العالمية، والفاو، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، لأزمة سوء تغذية الأطفال من شعبَي القُوم والويشي في مقاطعة سالتا، وأعدت دراسة لتحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ساهمت في وفاة أطفال الشعوب الأصلية.

٢٩- وفي عام ٢٠١٥، وضع مكتب المفوضية في غواتيمالا، بالتنسيق مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، منهجاً لمراقبة تنفيذ استراتيجية الحكومة لمكافحة سوء التغذية، بما في ذلك بين

الشعوب الأصلية، التي هي من أكثر المتضررين من سوء التغذية في البلد. وفي إطار هذا العمل، أعدت المفوضية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقريراً مشتركاً عن القضية عُرض على الحكومة وممثلي المجتمع المدني. ويواصل المكتب متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وفي عام ٢٠١٦، نظم المكتب حلقات تدريبية لتدريب المنسقين التابعين للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على الأمن الغذائي، والصحة، والشعوب الأصلية، وحقوق العمل، وعلى الآثار التي تحدثها زراعة المحصول الواحد على حقوق الإنسان.

واو- تغير المناخ وحقوق الشعوب الأصلية

٣٠- جمعت الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بين الدول، والقطاع الخاص، والمنظمات المعنية بالبيئة وحقوق الإنسان.

٣١- وخلال الدورة، شاركت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة في لقاء صحفي نظمته المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وشدد المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة في بيانه على أن تغير المناخ يتداخل مع حقوق الإنسان، وأن على الدول أن تحرص على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان عند اتخاذها إجراءات بشأن تغير المناخ، وأحال إلى تقرير المفوضية المعنون "فهم حقوق الإنسان وتغير المناخ" المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وأشارت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية إلى دور الشعوب الأصلية في الخط الأمامي لتغير المناخ، بما في ذلك مشاركتها الفاعلة في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف وفي دورات مجلس حقوق الإنسان بشأن القرارات التي تربط بين حقوق الإنسان وتغير المناخ.

٣٢- وشارك أكثر من ٢٥٠ مندوباً من الشعوب الأصلية في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، ودعوا إلى إدراج حقوق الشعوب الأصلية في اتفاق باريس الملزم قانوناً الذي ترد في ديباجته إشارات لحماية حقوق الشعوب الأصلية.

زاي- وضع خطط عمل وطنية

٣٣- قدم المكتب في دولة بوليفيا المتعددة القوميات المساعدة التقنية لوضع خطة عمل وطنية بشأن إعمال حقوق الشعوب الأصلية، انسجاماً مع الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية (قرار الجمعية العامة ٢/٦٩). وشجع المكتب الحكومة على وضع الخطة بالتشاور مع الشعوب الأصلية وباستمرار مشاركة أصحاب الحقوق، وأن تدرج في الخطة استراتيجيةً للرصد كي يكون التنفيذ فعالاً. وقاد العمليةَ وزارة الخارجية وشارك فيها مسؤولون من وزارة التخطيط الإنمائي، وجهات أخرى في السلطة التنفيذية، وممثلون للشعوب الأصلية.

ثالثاً- هيئات وآليات حقوق الإنسان

ألف- مشاركة الشعوب الأصلية في عمليات الأمم المتحدة

٣٤- في كل عام تضطلع المفوضية بعدد من أنشطة بناء القدرات بحيث تستطيع الشعوب الأصلية أن تنمّي معرفتها بهيئات وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتزيد مشاركتها فيها.

٣٥- وفي الفترة المشمولة بالتقرير، شارك ٣١ ممثلاً للشعوب الأصلية من الاتحاد الروسي، والبرازيل، وبوتسوانا، وبيرو، والجزائر، وجزر سليمان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وشيلي، وغواتيمالا، والفلبين، والكاميرون، وكمبوديا، وكندا، وكولومبيا، والمكسيك، وناميبيا، والنرويج، ونيبال، ونيكاراغوا، والهند، وهندوراس في برنامج الزمالات للشعوب الأصلية السنوي الذي عقد في جنيف في تموز/يوليه ٢٠١٥. وكان عدد المشاركين من الرجال ١٣ ومن النساء ١٨. وللمرة الأولى، شارك شخص ذو إعاقة من الشعوب الأصلية في برنامج الزمالات، واشتمل البرنامج على دورات عن منظومة حقوق الإنسان وعن الصكوك والآليات الدولية لحقوق الإنسان. وعُرضت على المشاركين في البرنامج القضايا ذات الأهمية الخاصة للشعوب الأصلية، مثل حقوق الإنسان للشعوب الأصلية في سياق الأعمال التجارية والصناعات الاستخراجية، والمؤسسات المالية الدولية وحقوق الإنسان. وحضر جميع الزملاء الدورة الثامنة لآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية حيث نظموا نشاطاً جانبياً خاصاً بهم عن موضوع إدارة الأراضي والشعوب الأصلية. وشارك ثلاثة زملاء حضروا الدورة في جنيف في زمالات وطنية مع مكاتب المفوضية القطرية في جمهورية تنزانيا الاتحادية، وكمبوديا، وكولومبيا.

٣٦- ونظمت المفوضية أيضاً برنامجاً لكبار الزملاء من الشعوب الأصلية على مدى ٤ أشهر لتقديم تدريب بالممارسة. وفي عام ٢٠١٥، جاءت كبيرة الزملاء من نيبال وأشركت في تسهيل الفعاليات وإعداد الملخصات التحليلية والتقارير والخطب. وشاركت أيضاً في تدريب صارم عن قضايا حقوق الإنسان الحساسة، وحضرت دورات مجلس حقوق الإنسان وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. وتمكنت من التوعية بقضايا الشعوب الأصلية في نيبال، وكانت من ضمن المحاورين في نشاط جانبي أثناء الدورة التاسعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان بشأن القدر غير المتناسب من العنف الذي تتعرض له نساء وبنات الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم. وكان النشاطَ الجانبي برعاية البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

٣٧- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية ومكتب أمين المظالم بالأرجنتين حلقات عمل لبناء القدرات في مجال المعايير والآليات الدولية لزعماء الشعوب الأصلية في مقاطعتَي سالتا وجوجوي.

٣٨- ويضاف إلى ذلك أن عام ٢٠١٥ صادف الذكرى السنوية الثلاثين لصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين. ونُظمت سلسلة من الأنشطة بتلك المناسبة، منها

معرض أثناء الدورة الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، وإصدار شريط مرئي[٣] يظهر أهمية الصندوق على مدى السنين في زيادة مشاركة الشعوب الأصلية في عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة، الأمر الذي أسهم في النهوض بحقوق الشعوب الأصلية على الصعيد الدولي.

٣٩- وعلى مدى السنة الماضية، واصل صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين دعم مشاركة منظمات الشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية في دورات المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، ومجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة له، إضافة إلى هيئات المعاهدات.

٤٠- وفي عام ٢٠١٥، استطاع ممثلو ٩٨ شعباً من الشعوب الأصلية المشاركة في الدورة الرابعة عشرة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية والدورة الثامنة لآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، وكذلك في دورات مجلس حقوق الإنسان، والفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولجنة مناهضة التعذيب، ولجنة القضاء على التمييز العنصري.

٤١- وحتى الآن في عام ٢٠١٦، اختير ٥٦ ممثلاً للشعوب الأصلية لحضور الدورة الخامسة عشرة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية والدورة التاسعة لآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، وكذلك في دورات مجلس حقوق الإنسان، والفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل، التي عقدت من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه.

٤٢- وفي ضوء الطلب الذي لا يفتأ يتزايد على المشاركة في اجتماعات آليات حقوق الإنسان، وبالنظر إلى الأثر الإيجابي لهذه المشاركة من حيث عدد الإشارات إلى الشعوب الأصلية في الفقه القانوني الدولي، أوصى مجلس صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين بوضع ميزانية جانباً لدعم مشاركة ٣٨ ممثلاً إضافياً لمجتمعات محلية ومنظمات للشعوب الأصلية في دورات مجلس حقوق الإنسان، والفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات، المقرر عقدها من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٧.

٤٣- وفي عام ٢٠١٦، قدم صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين الدعم أيضاً لاجتماعين استثنائيين عن الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية: حلقة عمل عن ولاية آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية وعملية التشاور في الجمعية العامة الهادفة إلى زيادة مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في اجتماعات الأمم المتحدة التي

(٣) متاح على الرابط التالي: https://vimeo.com/38094562.

تمسّهم. ولدعم المشاركة القوية في هذين المنتديين الاستراتيجيين، أوصى أعضاء مجلس الصندوق بتوظيف جزء كبير من ميزانيته لتسهيل حضور ٢٨ ممثلاً للشعوب الأصلية في تلك المشاورات.

٤٤- وبُذلت جهود لتوطيد دور الصندوق بحيث يتجاوز مجرد دعم السفر المباشر، لا سيما لبناء قدرات المستفيدين منه والمساهمة في انخراطهم الفاعل في آليات حقوق الإنسان. ونُظمت دورات تعريفية ودورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لذلك الغرض في إطار دورات المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية وبالتعاون مع "مركز الشعوب الأصلية للتوثيق، والبحث والإعلام".

٤٥- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت آليات الأمم المتحدة الثلاث المخصصة لحقوق الشعوب الأصلية، وهي: آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، في توثيق التعاون، بوسائل منها عقد اجتماعات تنسيقية أثناء دورة آلية الخبراء في تموز/يوليه ٢٠١٥ ودورة المنتدى الدائم في أيار/مايو ٢٠١٦.

باء- آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية

٤٦- عقدت آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية أثناء دورتها الثامنة في تموز/يوليه ٢٠١٥ حلقة نقاش عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية ومؤسسات الأعمال، ومناقشة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وحقوق الإنسان، ومشاورة مع الدول والشعوب الأصلية بشأن خطة العمل في إطار منظومة الأمم المتحدة لوضع نهج متسق لتحقيق غايات الإعلان. واستكملت آلية الخبراء واعتمدت دراسة عن تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها بخصوص تراثها الثقافي (A/HRC/30/53)، بطرق منها مشاركتها في الحياة السياسية والعامة. وقُدمت الدراسة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثلاثين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٤٧- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أيضاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار ١١/٣٠ الذي طلب فيه إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعقد حلقة عمل للخبراء على مدى يومين تشارك فيها الدول والشعوب الأصلية وجهات أخرى صاحبة مصلحة، بما في ذلك عن طريق دعوتها إلى تقديم مساهمات خطية، لاستعراض ولاية آلية الخبراء. وجمعت حلقة العمل، التي عقدت في ٤ و٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، نحو ١٠٠ مشارك، من بينهم ممثلون للدول والشعوب الأصلية وجهات أخرى صاحبة مصلحة. وقدمت المفوضية تقريراً عن حلقة العمل (A/HRC/32/26) إلى المجلس في دورته الثانية والثلاثين في حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٤٨- وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، نظمت المفوضية حلقة دراسية للخبراء في مونتريال، بكندا، بالاشتراك مع جامعة ماكغيل. وكان الهدف الرئيسي من الحلقة الدراسية جمع معلومات أساسية للدراسة التي أعدتها آلية الخبراء عن الحق في الصحة والشعوب الأصلية.

جيم- المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية

٤٩- اضطلعت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية بأنشطة عدة في أربعة مجالات مترابطة، هي: تعزيز الممارسات الجيدة؛ والتقارير القطرية؛ والانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان؛ والدراسات المواضيعية. واستندت المقررة الخاصة في كل مجال من المجالات إلى أساليب العمل الثابتة التي ينتهجها عادة المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان المزعومة عن طريق إجراء تقديم البلاغات.

٥٠- وفيما يتعلق بتعزيز الممارسات الجيدة، واصلت المقررة الخاصة تقديم المساعدة التقنية للحكومات في جهودها الرامية إلى وضع القوانين والسياسات المتصلة بالشعوب الأصلية. وشاركت في اجتماع نظمه الفريق العامل المعني بالشعوب/المجتمعات الأصلية في أفريقيا الذي أنشأته اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن متابعة الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وألقت الكلمة الرئيسية في الدورة الأولى للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان، المكلف بإعداد صك دولي ملزم قانوناً؛ وشاركت في ندوة دامت يومين عُقدت في جامعة أوتاوا مع قيادات نسائية من الشعوب الأصلية وحلفائهن عن قتل نساء وفتيات من الشعوب الأصلية واختفائهن ولمناقشة إمكانية وضع إطار وهيكل لتحقيق وطني.

٥١- وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، شاركت المقررة الخاصة في حلقة دراسية دولية عن قضاء الشعوب الأصلية والاحتكام إلى القضاء في بوغوتا، حيث شجعت الحوار والتعاون بين الشعوب الأصلية والسلطات الحكومية بشأن مسألة إقامة العدل. وفي الشهر نفسه، شاركت في حلقة دراسية عن تجارب المنازعات في قضايا العنف الممارس على المرأة واحتكام النساء إلى القضاء في أمريكا الوسطى، خاصة في غواتيمالا، حيث تكلمت عن تدعيم احتكام النساء إلى القضاء وحمايتهن من العنف. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، شاركت المقررة الخاصة في حلقة دراسية دولية عن أثر اتفاقات الاستثمار المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية قصد جمع معلومات لتقريرها القادم إلى مجلس حقوق الإنسان عن الاتفاقات الثنائية واتفاقات التجارة الحرة.

٥٢- ويشمل عمل المقررة الخاصة بشأن التقارير القطرية التحقيق في الأوضاع العامة لحقوق الإنسان للشعوب الأصلية في بعض البلدان ورفع تقارير عنها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت المقررة الخاصة زيارة متابعة للوقوف على أوضاع الشعب الصامي في السويد وفنلندا والنرويج (آب/أغسطس ٢٠١٥). وفي بيان نهاية البعثة، أعربت عن قلقها من وضع حقوق الأرض للشعب الصامي بالنظر إلى اشتداد الاندفاع نحو استخراج المعادن واستغلالها ووضع مشاريع للطاقة المتجددة في منطقة سابمي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، زارت المقررة الخاصة هندوراس حيث أشارت إلى أن الشعوب الأصلية لا تحظى بالاعتراف والحماية الكاملين ولا تتمتع بحقوقها في أراضي أجدادها وأقاليمهم ومواردهم الطبيعية. أضف إلى ذلك أن نظمها

للحوكمة لا تُدعَّم، ومؤسساتهما لا يُعترف بها، ولا يُسمح لها بإدارة مواردها الطبيعية أو الاستفادة من نظمها للعدالة العرفية.

٥٣- وفي آذار/مارس ٢٠١٦، أجرت المقررة الخاصة زيارة متابعة إلى البرازيل. وأشارت في استخلاص المعلومات لنهاية البعثة إلى عدم إحراز تقدم منذ بعثة المقرر السابق في عام ٢٠٠٨. ولاحظت بقلق خاص أن الهجمات وأعمال القتل كثيراً ما تكون انتقاماً في السياقات التي تعيد فيها الشعوب الأصلية احتلال أراضي أجدادها بعد فترات طويلة من انتظار الانتهاء من عمليات ترسيم الحدود. وسوف تقدم المقررة الخاصة تقييماً أعمق لزياراتها القطرية في دورة مجلس حقوق الإنسان الثالثة والثلاثين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٥٤- وكانت المقررة الخاصة تتصدى باستمرار لحالات محددة لانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان. ففي خلال السنة المستعرَضة، اتخذت إجراءات في نحو ٥٤ حالة، مثلاً في أستراليا، وإكوادور، وإندونيسيا، والبرازيل وبروني، وبليز، وبيرو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، وشيلي، وغواتيمالا، والفلبين، وفنلندا، وفييت نام، وكندا، وكولومبيا، وكينيا، وماليزيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

٥٥- وأدى التفاوض من طرف اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن صك إقليمي عن الحق في الحصول على المعلومات، والمشاركة، والعدالة في القضايا البيئية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥) إلى إصدار العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بياناً مشتركاً. وشاركت المقررة الخاصة في توقيع رسالة خطية بمعيّة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وخبراء من منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان تحث حكومة كندا على اجتثاث جذور الإفراط في العنف والتمييز في حق نساء وفتيات الشعوب الأصلية (شباط/فبراير ٢٠١٦). كما شاركت في توقيع عدد من الرسائل مع مكلفين آخرين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، من بينها رسالة ترحب بالأحكام المتعلقة بجرائم في حق الإنسانية التي أصدرتها محكمة غواتيمالية في حق مسؤولَين عسكريَّين سابقين، وأخرى تدعو الولايات المتحدة إلى بذل المزيد من الجهود للتصدي للتهديدات البيئية لحقوق الإنسان، لا سيما المياه الملوثة بالرصاص في فلنت، وميشيغان، التي كان لها عواقب وخيمة على صحة أشد الأطفال ضعفاً (آذار/مارس ٢٠١٦).

٥٦- وفيما يتعلق بالدراسات المواضيعية، قدمت المقررة الخاصة تقريرها الثاني إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، علماً بأن نيتها كانت الاستمرار في التركيز على المسائل المرتبطة بحقوق الشعوب الأصلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وكُرس تقريرها الثاني إلى المجلس (A/HRC/30/41) خصيصاً لانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بنساء وفتيات الشعوب الأصلية. وفي تقريرها الثاني إلى الجمعية العامة (A/70/301)، كرست الفرع المواضيعي لتحليل الكيفية التي تؤثر بها اتفاقات الاستثمار الدولية وشروط الاستثمار في نُظم التجارة الحرة

في حقوق الشعوب الأصلية. وتناولت المقررة الخاصة في التقرير عدداً من المجالات المثيرة للقلق والمتعلقة بكل من الانتهاكات المباشرة لحقوق الشعوب الأصلية والتأثير البنيوي لنظم التجارة الحرة في حياة الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية.

دال- هيئات المعاهدات

٥٧- في خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ذُكرت حقوق الشعوب الأصلية في التوصيات والملاحظات الختامية للعديد من هيئات المعاهدات.

٥٨- ونظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في التوصيات المتصلة بالمسائل التي تمس الشعوب الأصلية التي قُدمت إلى جنوب أفريقيا، ورواندا، والسويد، وكوستاريكا، وناميبيا، ونيوزيلندا (الدورة ١١٦)؛ وسورينام (الدورة ١١٥)؛ وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكندا (الدورة ١١٤). وتناولت اللجنة في ملاحظاتها الختامية قضايا من قبيل التمييز، والحقوق في تقرير المصير والاعتراف، والافتقار إلى البيانات المصنفة، وفقدان اللغة والثقافة، وتسجيل المواليد. وركزت ملاحظات أخرى على تفشّي العنف المسلط على نساء الشعوب الأصلية، والفجوة في الأجور بين الجنسين، ونسبة نساء الشعوب الأصلية الضعيفة في مواقع صنع القرار، وفرص العمل المتاحة لأولئك النساء. وقدمت اللجنة أيضاً توصيات عن الحماية القانونية وتيسير سبل الانتصاف، ونسبة الحبس المرتفعة، وإنفاذ القوانين وإقامة العدل، والاعتراف بالبنى التقليدية للحوكمة. وأثير أيضاً وضع حقوق الأرض للشعوب الأصلية، خاصة ما تعلّق باستخراج الموارد، وسياسات إعادة الأراضي، والحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية بشأن القرارات التي تمسهم وأراضيهم. وضمت اللجنة طلبات للمعلومات عن الشعوب الأصلية في قائمة المسائل الموجهة إلى بنغلاديش وكولومبيا.

٥٩- ونظرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تقارير الاتحاد الروسي، وبوليفيا (جمهورية - البوليفارية)، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسويد. وسلطت الضوء في ملاحظاتها الختامية على محدودية فرص تلقّي نساء الشعوب الأصلية الرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والاحتكام إلى نظام العدالة. وعن نساء الشعوب الأصلية، قدمت اللجنة توصيات بشأن الحد من معدلات الفقر والبطالة المرتفعة، واستشراء العنف القائم على نوع الجنس، والحد من تزايد القابلية للتأثر بالكوارث الطبيعية، وارتفاع مستوى الوعي بالحقوق وسبل إعمالها، وزيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار الرفيعة وفي الحياة العامة والسياسية. وحثت اللجنة الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على التصدي للاتجار بنساء الشعوب الأصلية، وتأمين حقوقهن عندما تكون القوانين والممارسات العرفية ضارة، واتخاذ تدابير لإعمال حقوقهن في أراضي الأجداد، وفي سبل العيش، وفي الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وأبرزت اللجنة إضافة إلى ذلك الحاجة إلى بيانات مصنفة عن نساء الشعوب الأصلية، واعتمدت التوصيتين العامتين رقم ٣٣(٢٠١٥) المتعلقة بلجوء المرأة إلى القضاء،

حيث رُكز على التزامات الدول الأطراف بخصوص نساء الشعوب الأصلية، ورقم ٣٤(٢٠١٦) بشأن حقوق المرأة الريفية.

٦٠- ونظرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري في تقارير سورينام، وكوستاريكا، وكولومبيا، وهولندا، والنرويج، والنيجر (الدورة السابعة والثمانون)؛ والكرسي الرسولي ومنغوليا (الدورة الثامنة والثمانون)؛ ورواندا، وإسبانيا (الدورة التاسعة والثمانون). وأعربت عن قلقها إزاء التمييز الهيكلي الذي تصطدم به كثير من الشعوب الأصلية، وعدم التناسب في معدلات الفقر، والحواجز التي تحول دون تلقّي التعليم والرعاية الصحية اللذين يراعيان الثقافة (خاصة لفائدة الشعوب الرّحّل)، والسكن، والتوظيف، والمياه النقية، ونظام العدالة، وسبل الانتصاف القانوني. وأوصت بأن تتخذ الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري إجراءات لنَيْل الاعتراف القانوني بأراضي الشعوب الأصلية ومواردها؛ والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة بخصوص أي أنشطة قد تمس الشعوب الأصلية؛ وحق الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها. وأعربت عن قلقها أيضاً من العنف الممارس على الشعوب الأصلية، بمن فيها النساء والمدافعين عن حقوق الإنسان، والتمثيل السياسي، والترحيل القسري، وأشكال التمييز المتعددة، وحقوق الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية وفي مرحلة الاتصالات الأولية. وشجعت عدداً من الدول الأطراف على النظر في التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩). وقدمت توصيات إلى إسبانيا، وهولندا، والنرويج بخصوص أنشطة الشركات التي يقع مقرها ضمن ولاياتها القضائية، لكنها تعمل في الخارج، والآثار السلبية لهذه الأنشطة على الشعوب الأصلية المحلية. ووجهت رسالة قلق إلى بابوا غينيا الجديدة في إطار إجراءَي الإنذار المبكر والعمل العاجل بشأن نقل ملكية أراضي الشعوب الأصلية.

٦١- وفي أيار/مايو ٢٠١٦، قدم مكتب المفوضية في غواتيمالا المساعدة التقنية إلى نساء الشعوب الأصلية كي يتسنى لهن إعداد تقرير موازٍ عن متابعة توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري. وطلبت اللجنة، التي نظرت في تقريرَي غواتيمالا في نيسان/أبريل ٢٠١٥، في ملاحظاتها الختامية إلى الحكومة أن تمدّها بمعلومات عن تنفيذ ثلاث توصيات، إحداها عن تعزيز الإطار القانوني الوطني بخصوص الشعوب الأصلية، وأخرى عن تعزيز المشاركة السياسية للشعوب الأصلية (انظر CERD/C/GTM/CO/14-15، الفقرة ٣٤).

٦٢- وألقت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الضوء على عدم تناسب حجم التمييز، والبطالة، والفقر، وعدم المساواة، الذي يواجه الشعوب الأصلية في ملاحظاتها الختامية عن تقارير أوغندا، وبوروندي، وتايلند، وشيلي، وغيانا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكندا، وكينيا، وناميبيا (الدورات من الخامسة والخمسين إلى السابعة والخمسين). وأوصت بأن ينظر عدد من الدول الأطراف في التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩)، وأن تلتزم بالتنفيذ التام لإعلان

الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وقدمت أيضاً توصيات بشأن اللغة والتعليم والحفاظ على الثقافة؛ والحصول على الرعاية الصحية، والتعليم، ومياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والمساعدة القانونية؛ والأثر غير المتناسب الذي يحدثه تغير المناخ على الشعوب الأصلية. وفي ملاحظات ختامية أخرى، ركزت اللجنة على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛ وحيازة الأراضي وملكية الموارد؛ وأثر استغلال الموارد على الشعوب الأصلية. وأعربت عن هواجس تتعلق بخضوع الشعوب الأصلية للعمل القسري، وفساد شيوخ القرى في المجتمعات المحلية الأصلية، والعنف القائم على نوع الجنس، وتخصيص الأموال للبرامج التي تدعم الشعوب الأصلية. ونفذت الإجراء المبسط لتقديم التقارير في دورتها السابعة والخمسين، وطلبت معلومات من نيوزيلندا عن شعبَي الماوري والباسيفيكا. واعتمدت تعليقَيها العامين رقم ٢٢(٢٠١٦) بشأن الحق في الصحة الجنسية والإنجابية ورقم ٢٣(٢٠١٦) بشأن الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومواتية. وفي كلا التعليقين العامين، أشارت اللجنة إلى الشعوب الأصلية، معتبرةً إياها فئة من الناس يكتسي بشأنها الحق في عدم التمييز في كل سياق أهمية خاصة.

٦٣- ونظرت لجنة حقوق الطفل في تقارير إثيوبيا، والبرازيل، وبنغلاديش، وبيرو، وشيلي، وكينيا، والمكسيك، وهندوراس، وهولندا (من الدورة التاسعة والستين إلى الدورة الحادية والسبعين). وألقت الضوء على عدم تخصيص موارد كافية لأطفال الشعوب الأصلية، والتمييز الهيكلي الذي يواجهه هؤلاء الأطفال، وانتشار الفقر بينهم. وأوصت بأن تتصدى الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل للآثار السلبية لمشاريع تنمية الموارد على صحة أطفال الشعوب الأصلية؛ وزيادة فرص حصولهم على الرعاية الصحية والتصحاح، والتعليم الجيد، وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وحمايتهم من الممارسات الثقافية الضارة. ومن المسائل الأخرى التي أثارتها اللجنة الآثار السلبية للإخلاء القسري على أولئك الأطفال، وكثرة الانتحار بين شباب الشعوب الأصلية، وزيادة تعرّض أطفال الشعوب الأصلية للعنف والاتجار. وحثت اللجنة الدول الأطراف على اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل لأطفال الشعوب الأصلية الحق في الهوية، وجمع بيانات مصنفة. واعتمدت التعليق العام رقم ٢٠(٢٠١٦) بشأن إعمال حقوق الطفل أثناء المراهقة، حيث أشارت إلى الحاجة إلى تدابير خاصة لمكافحة انتشار التمييز والفقر والحرمان من اللغة والتقاليد الذي يواجهه المراهقون من الشعوب الأصلية حرصاً على إعمال حقوقهم إعمالاً تاماً.

٦٤- وقدمت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة توصيات بشأن أفراد الشعوب الأصلية ذوي الإعاقة في ملاحظاتها الختامية عن تقارير البرازيل وغابون وكينيا (الدورة الرابعة عشرة)، وشيلي، وتايلند، وأوغندا (الدورة الخامسة عشرة). وسلطت الضوء على أشكال التمييز المتعددة وحالات الإقصاء القصوى والفقر المدقع التي يصطدم بها العديد من أفراد الشعوب الأصلية ذوي الإعاقة. وحثت الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على جمع بيانات مصنفة وتخصيص موارد كافية لأفراد الشعوب الأصلية ذوي الإعاقة. وأوصت الدول

الأطراف بتوفير المعلومات بأشكال في متناول ذوي الإعاقة، بما في ذلك بلغات الشعوب الأصلية.

هاء- الاستعراض الدوري الشامل

٦٥- تناول عدد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل المسائل المتعلقة بالشعوب الأصلية. ففي الفترة المشمولة بالتقرير، استُعرضت حالة ٤٢ بلداً للمرة الثانية أثناء الدورات التاسعة عشرة والعشرين والحادية والعشرين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وقُدمت توصيات بشأن الشعوب الأصلية إلى كل من أستراليا، وبنما، وجامايكا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، والسويد، وغيانا، وكينيا، وملاوي، وميانمار، ونيبال، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية. وقُدمت مرات عدة توصيات بشأن إما التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩) أو تنفيذها، وإما التنفيذ التام لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وقُدمت توصيات بشأن ما يلي أيضاً: وضع خطط عمل وطنية لمعالجة المسائل التي تؤثر على الشعوب الأصلية تأثيراً غير متناسب، مثل الفقر، والأمية، ومعدلات تسجيل المواليد المنخفضة، وجرائم الكراهية؛ واعتماد تشريع شامل عن مكافحة التمييز. وأثيرت في سياق الاستعراض الدوري الشامل مسائل أخرى تتصل بسبل حصول الشعوب الأصلية على التعليم، خاصة بلغاتها الأم، والمساواة في تلقي الخدمات الصحية، ومياه الشرب المأمونة، والعدالة، والمشاركة السياسية. وقُدمت توصيات إضافية عن العنف المسلط على نساء الشعوب الأصلية والمدافعين عن حقوق الإنسان من هذه الشعوب، والاعتراف بحقوق أراضي الأجداد، وإدماج الشعوب الأصلية في عمليات صنع القرار. وأوصي بتنفيذ تدابير للحد من الفقر والاستبعاد الاجتماعي بين الشعوب الأصلية في هندوراس؛ وتوطيد حماية حقوق هذه الشعوب الأصلية، بما في ذلك أراضي الأجداد في كينيا؛ واستشارتها بانتظام في المسائل التي تهمهم، ودعم سعيها إلى التمتع بحقها في أراضي وموارد أجدادها، واعتماد تدابير لتوفير حماية فعلية للأراضي المقدسة من استغلال البيئة وتدهورها في الولايات المتحدة.

٦٦- وكثيراً ما دعمت المفوضية جهود متابعة التوصيات المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية التي قُدمت أثناء الاستعراض الدوري الشامل. فعلى سبيل المثال، قبلت المكسيك العديد من التوصيات التي تتصل بحق الشعوب الأصلية في الاستشارة المسبقة. لذا، قدم مكتب المفوضية في المكسيك المساعدة التقنية لتدعيم الامتثال للمعايير الدولية. وشاركت المفوضية مع مجموعة داخل السلطة التنفيذية في عملية صياغة قانون عن الاستشارة المسبقة.

رابعاً- الاستنتاجات

٦٧- كثيراً ما كان تقلص المساحات الديمقراطية وفرض خطة إنمائية دون مراعاة حق الشعوب الأصلية في أن تستشار مصدراً للنزاع أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ومن التحديات التي تعترض الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم التمييز المنهجي، وعدم مشاركتها في صنع القرارات (لا سيما في إطار المشاريع الكبرى وقطاع الصناعات الاستخراجية والعمليات التشريعية)، وعدم ترسيم حدود الأراضي ومنح سندات ملكيتها، والتحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية أو في مرحلة الاتصالات الأولية، وتنامي العنف المسلط على المدافعين عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية. وما انفكت حقوق الشعوب الأصلية تشكّل أولوية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، كما يتجلّى ذلك من إجراءاتها في السياقات القطرية والإقليمية ومن دعمها القوي لآليات مجلس حقوق الإنسان والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، وللعمليات الدولية.

٦٨- وخلال الفترة المستعرضة، وسعت المفوضية نطاق عملها بشأن النهوض بحقوق الشعوب الأصلية على الصعيد القطري، والارتقاء بالتعاون بين الوكالات، وتوثيق المشاركة مع الكيانات الإنمائية المتعددة الأطراف لاستحداث أدوات وتحقيق نتائج مستدامة. ويستند كثير من ذلك العمل إلى الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، حيث ألزمت الدول نفسها بوضع خطة عمل وطنية قصد تحقيق غايات إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتعزيز ولاية آلية الخبراء. وستدعم المفوضية رسم تلك الخطط، مثلاً بإعداد دليل وإسداء المشورة على أساس كل حالة على حدة. وستواصل المفوضية دعم عمل أعضاء فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية وغيرها لتعزيز متابعة الوثيقة الختامية على نطاق المنظومة.

٦٩- ويتضمن هذا التقرير معلومات عن إنجازات عدة على الصعيد الدولي وبعض النجاحات على المستوى القطري. لكن، لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود لسد الفجوة في السياسات والاستراتيجيات الوطنية ولتحقيق الامتثال التام للإعلان وللوثيقة الختامية.